



الجمهورية التونسية  
وزارة الفلاحة  
والموازل المائية والصيد البحري  
الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية

# إعداد المخطط الخماسي 2016-2020 لجنة الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية

# محتوى المداخلة

المراجع

مراحل إعداد المخطط الخماسي 2016-2020

منهجية إعداد المخطط

فرق العمل والمشرفين عليها

# المراجع

المنشور عدد 19 المؤرخ في 25 جويلية  
2015 الصادر عن السيد رئيس الحكومة  
المتعلق بضبط الإطار العام ومنهجية إعداد  
المخطط التنموي 2016-2020،

نص على التمشي الذي سيتم اعتماده  
لإنجاز هذا العمل على المستويين  
الجهوي والوطني وحدد دور مختلف  
الأطراف المعنية وروزنامة إعداده

المنشور عدد 5 المؤرخ في 26 فيفري  
2015 الصادر عن السيد رئيس الحكومة  
المتعلق بإعداد الوثيقة التوجيهية لمخطط  
التنمية الخماسي للفترة 2016-2020

نص على إعداد وثيقة توجيهية، قصد  
تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى  
التي تستجيب للتطلعات الوطنية للفترة  
المقبلة في المجالين الاقتصادي  
والاجتماعي، وذلك كخطوة أولى  
للانطلاق في إعداد المخطط

الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2016-2020

دليل إعداد التقارير القطاعية للمخطط الخماسي للفترة 2016-2020

في هذا الإطار ستتولى لجنة الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية

1. الأشغال الفنية للمخطط في الميادين الراجعة لها بالنظر

2. إعداد التقرير القطاعي

مراحل إعداد المخطط الخماسي للتنمية

**2020-2016**

**المرحلة الثانية: بلورة محتوى المخطط  
الخماسي 2016-2020 للتنمية**

تم تكوين 32 لجنة قطاعية منها لجنة الفلاحة  
والصيد البحري والموارد الطبيعية، وتتوج أعمال  
هذه اللجان بصياغة تقرير يتكون من جزئين:

**الجزء الأول : تقييم وتشخيص دقيق للواقع  
القطاعي واستخلاص الإستنتاجات بالإعتماد على  
النتائج المسجلة خلال الفترة 2011-2015**



**الجزء الثاني : تقوم اللجان القطاعية بضبط الآفاق  
والأهداف القطاعية للخماسية 2016-2020  
وذلك من خلال رسم السياسات والتوجهات  
وتحديد الأهداف الكمية والنوعية والبرامج  
والمشاريع**

(نتائج الأشغال والدراسات والحوارات المنجزة،  
بالإضافة إلى الدستور والعقد الاجتماعي)

**المرحلة الأولى: إعداد مشروع الوثيقة  
التوجيهية للمخطط الخماسي 2016-2020**

تم إعداد مشروع الوثيقة التوجيهية لقطاع  
الفلاحة والصيد البحري والموارد الطبيعية  
وتضمنت محورين رئيسيين:

**1. النتائج الكمية والنوعية المسجلة خلال  
الفترة 2010-2014 وأهم الإستنتاجات حول  
الإشكاليات الهيكلية والظرفية التي يتعين  
معالجتها**

**1. تشخيص التوجهات الإستراتيجية للنهوض  
بقطاع الفلاحة والصيد البحري**



(نتائج الأشغال والدراسات والحوارات المنجزة،  
بالإضافة إلى الدستور والعقد الاجتماعي)

# محتوى التقرير

## الجزء الأول

✓ أهم الإنجازات النوعية المسجلة ومقارنتها مع الأهداف المرسومة ضمن الميزانيات والإستراتيجيات القطاعية وبالرجوع إلى إمكانات القطاع والعوامل المحددة لنموه.

✓ الإنجازات الكمية للفترة 2011-2015 مع مقارنتها مع نتائج سنة 2010، وتقييم لتقدم المشاريع والبرامج التي تم إقرارها ومدى مساهمتها في تجسيم الأهداف القطاعية العامة.

✓ المسائل المطروحة والإشكاليات الهيكلية والقانونية والمؤسسية وغيرها من الإشكاليات التي لا تزال تعيق تطور القطاع.

## الجزء الثاني

- الإشكاليات الهيكلية والظرفية للقطاع،
- الرؤية الإستراتيجية القطاعية،
- المحاور الرئيسية لخطة التنمية القطاعية،
- برنامج الإستثمار المقترح،
- الإصلاحات الهيكلية والإجراءات المصاحبة،
- آفاق الشراكة مع القطاع الخاص،
- تبويب المشاريع حسب الصنف (مشروع وطني ومشروع جهوي) وحسب درجة النضج (من 0 إلى 4).

# منهجية إعداد المخطط

1. إعداد التقرير يوكل إلى الهياكل المعنية بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، تحت إشراف السيد الوزير وذلك بتكوين فرق عمل تشارك في أشغالها مختلف الأطراف المعنية

2. التقيد عند إعداد تقارير بالعناصر التي تم ذكرها سالفًا والتي سيتم اعتمادها في التقرير القطاعي العام

3. الحرص على التقييم النوعي إلى جانب التقييم الكمي بما يمكن من إبراز مردود السياسات والإصلاحات التي تم إدخالها في مختلف المجالات والبيادين

4. تجتمع فرق العمل بداية من يوم 15 سبتمبر 2015 بمقرات الإدارات المشرفة عليها

5. يتولى رئيس كل فريق عمل استدعاء ممثلين عن مختلف الهياكل المعنية للمشاركة في هذا العمل على أن تنتهي أشغال فرق العمل وتتم موافاة الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية بتقاريرها في أجل لا يتعدى يوم 23 سبتمبر 2015 حتى يتسنى لها إعداد تقرير اللجنة القطاعية في الآجال المحددة

توجيه نسخة من دليل إعداد المخطط الخماسي 2016-2020 الذي تم إعداده من قبل وزارة التنمية والإستثمار والتعاون الدولي، إلى رؤساء اللجان قصد الاستئناس به.

# فرق العمل والمشرفين عليها

1- السياسات الفلاحية والتوازنات الكبرى وتهتم بمدى تقدم تنفيذ السياسات والإصلاحات مع تقييم المؤشرات الجمالية للقطاع.

2- الموارد المائية وتغطي مجالات الموارد المائية وترشيد استغلالها والمحافظة على استدامتها بالإضافة إلى المناطق السقوية والماء الصالح للشرب والموارد البديلة

3- الغابات والمراعي والمحافظة على المياه والتربة وتشمل جميع المجالات المرتبطة بتنمية وحسن استغلال هذه الموارد والمحافظة على استدامتها

4- منظومات الإنتاج النباتي (الإنتاج والحماية الصحية والتنوع وعلامات الجودة والمنتجات البيولوجية والتحويل والترويج)

5- منظومات الإنتاج الحيواني (الإنتاج والحماية الصحية البيطرية والتنوع وعلامات الجودة والمنتجات البيولوجية والتحويل والترويج).

6- الصيد البحري ويشمل ميادين الصيد البحري والبنية الأساسية ونشاط تربية الأحياء المائية والمحافظة على استدامة الثروة البحرية.

7- التمويل والإستثمارات والمشاريع المندمجة وتمويل الفلاحة الصغرى بالإضافة إلى تنمية الهياكل المهنية والخدمات الفلاحية.

8- منظومة البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد في القطاع الفلاحي

9- التنمية الريفية والنوع الاجتماعي والمرأة في القطاع الفلاحي.

10- الأوضاع العقارية والأراضي الدولية الفلاحية.

11- الإصلاح الإداري وتحسين الخدمات المسداة من قبل الوزارة والمنشآت التابعة لها

## فريق العمل

## هيكل الإشراف

الإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية	1. السياسات الفلاحية والتوازنات الكبرى
الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه	2. الموارد المائية
الإدارة العامة للغابات	3. الغابات والمراعي والمحافظة على المياه والتربة
الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي	4. منظومات الإنتاج النباتي
ديوان تربية الماشية وتوفير المرعى	5. منظومات الإنتاج الحيواني
الإدارة العامة للصيد البحري وتربية الاسماك	6. الصيد البحري وتربية الأحياء المائية
الإدارة العامة للتمويل والتشجيعات والهيكل المهنية	7. التمويل والإستثمارات والمشاريع المندمجة وتمويل الفلاحة الصغرى والهيكل المهنية والخدمات الفلاحية
مؤسسة البحث والتعليم العالي الفلاحي	8. البحث والتعليم العالي والتكوين والإرشاد
مكتب الإحاطة بالمرأة الريفية والإدارة العامة للدراسات والتنمية الفلاحية	9. التنمية الريفية والنوع الإجتماعي والمرأة
الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية	10. الأوضاع العقارية والأراضي الدولية الفلاحية
الإدارة العامة للتنظيم والإعلامية والتصرف في الوثائق	11. الإصلاح الإداري وتحسين الخدمات المسداة

شكرا